The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.13,N2, P P 68. -97
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٣، العدد٢ ٢٠٢١ ص ص ٦٨-٩٧

The impact of structural imbalances on the growth rates of the Iraqi economy

*أثر الأختلالات الهيكلية في معدلات نمو الأقتصاد العراقي

**أ.د. كامل علاوي الفتلاوي **علي حسين رجب الجبوري

Abstract

The research aims to analyze the structural economic imbalances facing the Iraqi economy and impede the processes of economic growth and economic development, which would impede the achievement of an economic take-off that pushes the direction of economic diversification and get rid of the dominance of the unilateral economic pattern model in order to achieve acceptable rates of the desired economic growth.The research covered the analysis of structural imbalances in the structure of production, structural imbalances in the general budget of the bucket, structural imbalances in foreign trade, and the effect of each of them on economic growth rates in the Iraqi economy for the period (1970-2018). As the research hypothesis that the structural imbalances had a clear and significant impact in not achieving high rates of economic growth, as a result of the Iraqi economy's reliance on the rentier resource to finance its budgets, as well as the use of the revenue of the rentier resource (oil) to import most of the goods into the Iraqi market, which led to a backward the productive system and its stalemate.

بحث مستل

**جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل الأختلالات الأقتصادية الهيكلية التي تواجه الأقتصاد العراقي وتعرقل عمليات النمو الأقتصادي والتنمية الأقتصادية، الأمر الذي من شأنه عرقلة تحقيق إنطلاقة إقتصادية تدفع بأتجاه التنويع الأقتصادي والتخلص من هيمنة انموذج نمط الأقتصاد الأحادي الجانب بهدف احراز معدلات مقبولة من النمو الأقتصادي المنشود. وقد تناول البحث تحليل الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في هيكل الإنتاج، والاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة، والاختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية، وأثر كل منهما على معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٨).

إذ افترض البحث أن للاختلالات الهيكلية الأثر الواضح والكبير في عدم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، نتيجة اعتماده على المورد الريعي الخارجي في تمويل موازناته، فضلاً عن استخدام إيرادات المورد الريعي (النفط) لاستيراد معظم السلع الى السوق العراقية، الامر الذي أدى الى تخلف الجهاز الإنتاجي واصابته بالجمود.

المقدمة:

يتناول البحث دراسة وتحليل الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وآثارها على معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي في ظل الاعتمادية المفرطة على المصدر الطبيعي (النفط) للدولة الريعية في العراق وما ينجم عن هذه النمطية الاقتصادية للاقتصاد العراقي الاحادي الجانب وآثارها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في هيكل الانتاج وتشوه في تركيبته من حيث عدم التوازن الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية وهيمنة القطاع النفطي في التركيبة الاقتصادية.

هذا الى جانب بحث الاختلالات الاقتصادية في هيكل الموازنة العامة للدولة من حيث طرفيها، جانب الايرادات والنفقات العامة وحالات العجز والفائض فيها وكذلك بحث الاختلالات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث الاستيرادات والصادرات الخارجية والعجز والفائض في الميزان التجاري ودور القطاع النفطي والايرادات النفطية المتأتية من الصادرات النفطية وتأثيرها في تكوين هيكل الانتاج وتمويل الموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل عمليات التبادل التجاري الخارجي.

الهدف من البحث:

هدف البحث الى معرفة الأثر الكبير للإختلالات الهيكلية في معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي وبخاصة الاختلالات في هيكل الإنتاج وهيكل الموازنة العامة للدولة وهيكل التجارة الخارجية في ظل الإعتمادية المفرطة على المصدر الطبيعي (النفط) للدولة الريعية في العراق.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في الاختلالات الاقتصادية الحاصلة في عدم التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية في هيكل الانتاج وتخلفها من حيث النشاط والاداء الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نتيجة هيمنة القطاع النفطي هذا الى جانب مشكلة الاختلال في الموازنة العامة للدولة نتيجة تذبذب طرفي الموازنة بين النفقات العامة والايرادات العامة بسبب تذبذب الايرادات المتأتية من العوائد النفطية وكذلك مشكلة الاختلال في هيكل التجارة الخارجية نتيجة تذبذب طرفي الاستيرادات والصادرات الخارجية والتي تعتمد بالأساس على الصادرات النفطية وما يترتب جراء ذلك من عجز وفائض في الموازنة العامة والعجز والفائض في الميزان التجاري.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي والبيانات الاحصائية باستخدام الطريقة الاستقرائية في التوصل الى الاستنباط في تحليل آلية الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وآثارها في هيكل الانتاج والموازنة العامة للدولة وهيكل التجارة الخارجية وآثار ذلك على عمليات النمو والتنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على أن للإختلالات الهيكلية الاقتصادية الأثر الواضح والكبير في عدم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على المورد الريعي الطبيعي (النفط) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهيكل الانتاج وتمويل الموازنة العامة للدولة الى جانب استخدام العوائد الخاصة بالمورد الريعي في الاستيرادات الكلية لمعظم السلع والبضائع للسوق العراقية لسد الطلب المحلي الأمر الذي أدى الى تخلف الجهاز الإنتاجي واصابته بالجمود الاقتصادي.

المطلب الأول: الاطار النظري للإختلالات الهيكلية الاقتصادية

أولاً. الهيكل الأقتصادي (Economic structure):

١. مفهوم الهيكل الاقتصادي: إن المفهوم العام للهيكل الأقتصادي ترتبط به ثلاثة عناصر أساسية هي (الخصائص التي يتميز بها الكيان الأقتصادي)، (العناصر المكونة للكيان الأقتصادي)، (العلاقات

القائمة بين العناصر المذكورة) [١] وسنأتي على الأهم من المفاهيم الخاصة بالهيكل الأقتصادي بحسب اراء بعض الأقتصاديين .

- يرى الأقتصادي والاس بيرتسون (wallas Betrson) إن الهيكل الأقتصادي يعبر عن المساهمات القطاعية للأنشطة في تكوين الناتج القومي والتوزيع الوظيفي للقوى العاملة.[٢]
- أما الأقتصادي كيني أف. والس (kenith .F . walls) فأنه يرى .. أن الهيكل الأقتصادي هو مجموعة من الملامح أو الخصائص الأقتصادية التي تبقى ثابتة في أثناء مدة معينة قيد الدرس أي مدة المشاهدة.[٣]
- ويعتقد الأقتصادي فرانسوا بيرو (francio perro) .. أن الهيكل الأقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات التي يتصف بها الكيان الأقتصادي في زمان ومكان معين.[٤]

وتعني النسب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها الكيان الأقتصادي مثل نسبة مساهمة كل من الزراعة والصناعة في الناتج القومي أو النسبة بالنسبة للأدخار والأستهلاك أو النسبة بين القطاع المنتج لوسائل الأنتاج والقطاع المنتج لمواد الأسهلاك . أما العلاقات فهي العلاقات بين مختلف العناصر المكونة للكيان الأقتصادي كالعلاقة بين الناتج القومي وحجم راس المال القومي المتراكم.[٥]

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن الهيكل الأقتصادي يعني مجموعة النسب والعلاقات والخصائص التي يتميز بها إقتصاد معين تكون مختلف مكوناته ومؤسساته نماذج في تخصيص المواد الأقتصادية وإستخدامها على نحو أفضل يميزها عن غيرها .

٢. مفهوم الأختلالات الهيكلية الأقتصادية (Economic structural imbalances):

إن المقصود بالأختلال هو الحالة التي تعبر عن الأبتعاد عن نقطة التوازن بين القوى المضادة وفي التحليل الأقتصادي على سبيل المثال فأن القوى المتضادة يعبر عنها مثلما شائع بمتغيري العرض والطلب أو الأستثمار والأدخار، وعليه فأن المقصود بالأختلال الأقتصادي الهيكلي يظهر بنحو واضح

---

(١) د . فتح الله ولعلو، الأقتصاد السياسي مدخل للدراسات الأقتصادية ، ط١ ، دار الحداثة للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٧٤ -١٧٥ .

(٢) رواء زكي يونس، أثر السياسات الأقتصادية على التغيرات الهيكلة في الأقتصاد التركي للفترة ١٩٨٠ -١٩٩٥. دار ابن الأثير للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٤٣.

(٣) كيف .أف ز والس، مقدمة في الأقتصاد القياسي، ترجمة عادل عبد الغني محجوب ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص ٢٢.

(٤) فرانسوابيرو، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة عادل ناص، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٢ .

(٥) هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الأقتصاد السوري، مكتبة الأسد، دمشق ٢٠١٠ ، ص ٩٧-٩٨ .

في إختلال العلاقة او عدم التوازن بين نوع معين في المتغيرات الأقتصادية مع الأخذ بأهمية الأهداف التي ينبغي أن يصلها الأقتصاد القومي.[٦]

وايضا يعني إختلال علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الأقتصادي أو تغير خصائصه الأساسية الى الحد الذي يمكن أن يؤثر في عملية النمو الأقتصادي واستقراره وفي هذا الخصوص يرى سيمون كورنست (Semmon Kuzen) أن الأختلال الأقتصادي الهيكلي يمكن تحديده عبر احتساب الطرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع من القطاعات الأقتصادية الى الناتج المحلي الأجمالي (GDP) والفرق النسبي بين تلك القطاعات يعبر عن درجة الأختلال القطاعي الأقتصادي في الأقتصاد القومي.[٧]

هذا فضلاً عن أن الأختلال الأقتصادي الهيكلي يفسر الأختلال في علاقات التوازن العام بالنسبة للأقتصاد القومي الأمر الذي يؤدي الى ظهور العديد من المشاكل والأختناقات والأزمات في البيئة الأقتصادية للأقتصاد القومي ومن ثم التأثير في مسار إستمرارية النمو الأقتصادي وتحقيق الرفاهية الأقتصادية والأجتماعية .

ثانياً: الأسباب الأساسية للأختلالات الهيكلية الأقتصادية في الأقتصاد العراقي The main causes of Econmic structural Imbances in Iraqi Economy

لقد أنتجت الظروف الأقتصادية والسياسية والأجتماعية التي مربها العراق في مراحل متعاقبة إختلالات في الهياكل الأقتصادية وضعف في القطاعات الأنتاجية المختلفة في مقدمتها القطاعين الأساسيين الزراعي والصناعي هذا الى جانب تراجع وتدهور البنى التحتية وقد أدت هذه المعطيات الى ضعف وتراجع معدلات النمو الأقتصادي، فضلاً عن قصور التنمية البشرية وقد أثرت جميع هذه المعطيات إجمالاً في طبيعة وواقع النشاط والأداء الأقتصادي للأقتصاد العراقي بنحو عام وهنا لابد من عرض أهم الأسباب الأساسية للأختلالات الأقتصادية الهيكلية للأقتصاد العراقي المتداخلة والمتفاعلة بعضها مع البعض الآخر مسببة ظهور الأختلالات الأقتصادية الهيكلية في الكيان الأقتصادي العراقي.

١. الأسباب الأقتصادية (Economic Reasons):- عانى الأقتصاد العراقي من ظروف اقتصادية صعبة غاية في التعقيد خاصة ما يتعلق بالحرب العراقية الأيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ والعقوبات الأقتصادية التي فرضت على البلد بعد غزو الكويت واستمرت الحتى العام ٢٠٠٣ والتي إستنزفت الكثير من الموارد المادية والبشرية تداخلت معها العقوبات الأقتصادية المفروضة على العراق جراء

(٦) طارق فاروق الحصري، الآثار الأجتماعية ببرامج الأصلاح الأقتصادي (البطالة الفقر، التفاوت في توزيع الدخل) ط١ . المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة، ٢٠٠٧، ص ٣ .
(٧) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الأقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الأقتصادي العربي ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤ .

غزوه للكويت عام ١٩٩٠ واستمرت حتى التغيير عام ٢٠٠٣ وأدت الى دمار البنى الأقتصادية الرئيسية وتراكم المديونية الخارجية والفقر والبطالة وتدهور مؤشرات التنمية البشرية، وعلى الرغم من التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ وتزايد الوفرات المادية نتيجة تزايد العوائد النفطية إلا أن الأقتصاد العراقي ظل يشهد تراجعاً نتيجة غياب الرؤى الأقتصادية وتخبط السياسات الأقتصادية المتبعة وتزايد الأعتمادية على المورد النفطي وبروز ظاهرة الأقتصاد الأحادي الجانب على أشدها ، مما جعل الأقتصاد العراقي يعاني المزيد من الأختلالات والتشوهات البنيوية الأقتصادية على الرغم من الموارد الأقتصادية المتدفقة نتيجة تزايد العوائد النفطية.

٢. الأسباب السياسية (Political Reasons):- لعبت العوامل السياسية دوراً كبيراً ذو أثر في تحديد إسلوب وطبيعة وإتجاهات التنمية الأقتصادية والأجتماعية في العراق [٨] إذ أن لها آثار سلبية على الدولة وإبعادها عن أهدافها الحقيقية وتجعلها عرضة للفشل وعد الكفاءة لأنشغالها بأداء مهمات سياسية على حساب الأداء الأنتاجي في حين توحي الفكرة الظاهرة أن جهاز الدولة يتحكم بالقدر الأكبر من الموارد مما يخلق وهم الأستقلال المطلق للدولة لا عن الطبقات الأجتماعية فحسب بل عن القوانين الموضوعية القائمة التي تجري في ظلها عمليات الأنتاج وتوزيع الثروة وهو الوهم الذي كان من مضاره تصوير البيروقراطية الحكومية كطبقة مستقلة أو كطبقة مولدة لنمط إنتاجي جديد أو مستقل.[٩] ومن ثم فإن العامل السياسي سيبقى أساسياً في تحديد إسلوب وطبيعة إتجاهات البناء الأقتصادي مستقبلاً.[١٠]

٣. الأسباب الأجتماعية : (Social Reasons):- ساهمت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في تعزيز الأختلالات الهيكلية للأقتصاد العراقي وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية فأن هناك نسبة عالية من السكان يعانون من نقص وعجز في سد الأحتياجات الأساسية في الحياة العامة كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم والنقص الشديد في إمدادات الطاقة الكهربائية وقد أدت هذه العوامل الى إرتفاع نسبة الفقر والبطالة هذا الى جانب الحروب ونظام العقوبات الأقتصادية الدولية والخسائر البشرية في العقود الأربعة الأخيرة .

(٨) عبد الجبار الحلفي، الأختلالات الهيكلية في الأقتصاد العراقي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد ١٩، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(٩) عبد الحسين محمد العنبكي، الأصلاح الأقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الأنتقال نحو إقتصاد السوق، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨، ص٧٩-٨٠.

(١٠) د. عبد المنعم السيد علي، الأقتصاد العراقي: الى أين. تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل العربي السنة العشرون، العدد ٢٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٥.

أما ما يتعلق بالعوامل الخارجية فأن الأجندات السياسة الخارجية ساقت الى حصول تداعيات ونتائج إجتماعية سلبية خطيرة الحقت أضراراً بالغة وتصدعات في الكيان الأجتماعي للمجتمع العراقي خاصة بعد التغيير عام ٢٠٠٣ وبروز ظاهرة العنف والأنقسام الأجتماعي في المجتمع العراقي.[١١]

وقد نجم عن هذه العوامل الدخلية والخارجية مجتمعة ظاهرة عدم الأستقرار الأجتماعي الأمر الذي أدى بالنتيجة الى ضعف الأداء الأقتصادي للفرد والمجتمع في المسار العام للأقتصاد العراقي .

وعلى الرغم من إمتلاك العراق لموارد اقتصادية كبيرة وثروات طبيعية هائلة خاصة ما يتعلق بالموارد المالية المتأتية من عائدات الصادارت النفطية التي من الممكن أن تجعل الأقتصاد العراقي أكثر ديناميكية وتدفع بأتجاه تعزيز مسارات النمو الأقتصادي وتعجيل وتائر التنمية الأقتصادية وإحراز التطور الأقتصادي للأقتصاد العراقي.

المطلب الثاني: الأختلالات الأقتصادية الهيكلية الرئيسة في الأقتصاد العراقي:

وبعد هذا العرض التفصيلي في مايتعلق بالتبيان النظري والأسباب الدافعة للأختلالات الهيكلية في الأقتصاد العراقي سوف نتطرق الى الأختلالات الأقتصادية الهيكلية الرئيسة في الأقتصاد العراقي في إطار ثلاثة محاور أساسية مهمة وهي :

أولاً:- الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج Economic imbalance in the production structure

يعد الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج للأقتصاد العراقي من المسائل المهمة في التوجه نحو سياسات إقتصادية ومنهج اقتصادي يقلل في الأقل من الأعتمادية شبه المطلقة على المورد الأقتصادي الأحادي (المصدر النفطي) وتنشيط القطاعات الأقتصادية الأخرى على النحو الذي يعزز البنية الأساسية في بقية القطاعات الأقتصادية الأنتاجية .

فقد شهد الأقتصاد العراقي منذ بداية تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ اتباع سياسات اقتصادية مختلفة المنهج أدت في النتيجة الى بروز ظاهرة التخلف الأقتصادي وأصبح الأقتصاد العراقي يوصف بالأقتصاد النفطي مع تزايد الأعتمادية على المصدر النفطي حتى أصبحت الصفة الريعية تهيمن على طبيعة الأقتصاد العراقي وصفة ملازمة للأختلالات الأقتصادية الهيكلية فيه وقد تزايدت حدة هذه الظاهرة الأقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين متزامنة مع تعاظم العاوئد النفطية مما أضعف من قدرة قطاعات الأقتصاد في التداخل والتفاعل فيما بينها لاسيما وإن سياسات التنمية

(١١) جرهام فولر ، العراق اعادة الأعمار والدور المستقبلي ط١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٤ .

الأقتصادية تقضي وتؤكد على مبدأ التداخل بين مختلف القطاعات الأقتصادية للأقتصاد الوطني ومدى الأعتمادية المتبادلة بين هذه القطاعات.[١٢]

وقد ترتب جراء هذه الظاهرة الأقتصادية السلبية بروز مجموعة من الظواهر الأقتصادية والأجتماعية والسياسية السلبية كالميل نحو النزعة الأستهلاكية المفرطة التي يتم تأمينها عبر الأستيرادات الخارجية ومن تم تسرب الجزء الكبير من الريع النفطي الى الخارج هذا الى جانب الأختلال الأقتصادي في التوازن بين الأدخار والأستثمار والأختلال بين الأستهلاك العام والخاص فضلاً عن تداعيات وأثار التبعية على الأقتصاد الوطني . ويعد الأختلال الأقتصادي في الهيكل الأنتاجي من أبرز المظاهر والسمات الأساسية التي يتصف بها الأقتصاد العراقي . والمقصود بالأختلال الأقتصادي في الهيكل الأنتاجي (سيادة وهيمنة الأنتاج الأولي المتمثل في النشاطات الأقتصادية الأستخراجية مقابل قصور وتدني ومحدودية النشاطات الأقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعات التحويلية المخصصة بالأساس للأستهلاك المحلي).[١٣] ويظهر هذا النوع من الأختلال الأقتصادي بنحو كبير وعلى نحو جلي في الأقتصاد العراقي ، عبر هيمنة وسيطرة القطاع النفطي على باقي القطاعات الأنتاجية الأخرى سواءاً من ناحية العوائد المتأتية والتي تحتل اكثر من (٩٠ %) من الحصيلة العامة للدخل أو من ناحية قوة العمل في هذا القطاع الحيوي .. وهو ما يطلق على هكذا نمط اقتصادي بالأقتصاد الأحادي الجانب وهو نمط من الأنماط الأقتصادية السائدة في الكثير من البلدان النامية في ظل تقسيم العمل الدولي وفي الحقيقة فأن الأعتماد على هذا النمط في الصادرات الخارجية يؤدي الى حالة عدم الأستقرار الأقتصادي الناجم عن التذبذب المستمر في العوائد المالية للدولة من الصادارت النفطية التي تعتمد على الأسعار النفطية في السوق العالمية وحجم الطلب العالمي. إن لهذه الظاهرة في الأقتصاد تأثيرات مفصلية كثيرة لجهة عدم التنوع الأقتصادي في العمليات الأنتاجية للقطاعات الأقتصادية الأنتاجية الى جانب عدم القدرة على إشباع وسد حاجة الطلب المحلي المتزايد لمختلف أنواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بنحو يفوق قدرة الأقتصاد .

جدول(١) الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج

(مليون دينارعراقي بالأسعار الجارية السنوات (١٩٧٠-٢٠٠٢) (نسب مئوية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي للناتج	القطاع النفط	معدل النمو السنوي للقطاع	الأهمية النسبية للقطاع النفط	قطاع الزراعة	معدل النمو السنوي للقطاع	الأهمية النسبية للقطاع الزراعة	قطاع الصناعة التحويلية	معدل النمو السنوي للقطاع	الأهمية النسبية للقطاع الصناعة	القطاعات الأقتصادية الأخرى	معدل النمو السنوي للقطاعات	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية

(١٢) محمد حسين كاظم الجبوري ، إستخدام التخطيط في معالجة الأزمات الأقتصادية ، حالة الحصار الأقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأدارة والأقتصاد جامعة كربلاء ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٠ .

(١٣) خميس الفهدواي ، د. مازن الشيخ راضي ، التنمية الأقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٠ ، ص ٥٣.

١٩٧٠	١١٧١,٩	-	٣٦٢,٦		-		١٩٤,٦		٣٠,٢٤	-		١٦,٢٣	١١٦	
١٩٧١	١٣٦٦,٤	١٦,٥٩	٥٠٧,٨		٤٠,٠٤		٢١٥,٨		٣٦,٣٦	١٠,٨٩		١٥,٤٥	١١٨,٥	
١٩٧٢	١٣٦٩,٥	٠,٢٢	٤٠٠		-٢١,٢٢		٢٦٠,١		٢٨,٥٩	٢٠,٥٢		١٨,٥٩	١٤٠	
١٩٧٣	١٥٥٥,٢	١٣,٥٥	٥٦٣,٤		٤٠,٨٥		٢١٠,٦		٣٥,٢٤	-١٩,٠٣		١٣,١٧	١٥٧,٦	
١٩٧٤	٣٤٠٠,٩	١١٨,٦٧	٢٠٢٢,٧		٢٥٩,٠١		٢٧٨,٤		٥٧,٤٢	٣٢,١٩		٧,٩٠	١٨٧,٨	
معدل النمو المركب		0.47			1.14					0.10				
١٩٧٥	٣٩٧٤,٣	١٦,٨٦	٢٠٤٢,٨		٠,٩٩		٣١١,٦		٤٩,٧٦	١١,٩٢		٧,٥٩	٢٧٠,٦	
١٩٧٦	٥٢٤٣	٣١,٩٢	٢٨٠٣,٧		٣٧,٢٤		٤٢٩		٥٢,١٠	٣٧,٦٧		٧,٩٧	٣٧٩,٨	
١٩٧٧	٥٨٥٨,٢	١١,٧٣	٣٠٨٩,٦		١٠,١٩		٤٩٨,٤		٥١,٤٢	١٦,١٧		٨,٢٩	٤٨٨,٦	
١٩٧٨	٧٠١٧	٢٠,٧٠	٣٧٠١,٨		١٩,٨١		٥٥٠,٥		٥١,٢٣	١٠,٤٥		٧,٦٢	٥٠٦,٢	
١٩٧٩	١١١٦٧,٢	٥٧,٩٢	٦٧١٣		٨١,٣٤		٦١١,٨		٥٧,٦١	١١,١٣		٥,٢٥	٦٢٨,٦	
معدل النمو المركب		0.45			0.57					0.24				
١٩٨٠	١٥٧٧٠,٧	٤١,٢٢	٩٥٩٤,٤		٤٢,٩٢		٧٤١,٩		٦٠,٢٧	٢١,٢٦		٤,٦٦	٧١٢,٢	
١٩٨١	١١٣٤٦,٩	-٢٨,٠٥	٣٢٣٤,٣		-٦٦,٢٨		٩٥٥,٥		٢٨,١٧	٢٨,٧٩		٨,٣٢	٧٢٢,٦	
١٩٨٢	١٢٧١٤,٧	١٢,٠٥	٢٨٨٦,٦		-١٠,٧٥		١٣٠٩,٥		٢٢,٣٢	٣٧,٠٤		١٠,١٣	٩٧١,٥	
١٩٨٣	١٢٦٢١	-٠,٧٣	٢٨١٥,٣		-٢,٤٧		١٤١٣,٦		٢١,٥٦	٧,٩٤		١٠,٨٣	١٠١٢,١	
١٩٨٤	١٤٥٥٠,٩	١٥,٢٩	٣٥١٧,٦		٢٤,٩٤		١٩٤١,٩		٢٣,٠	٣٧,٣٧		١٢,٧٢	١٣٠٠,٧	
معدل النمو المركب		-0.01			-0.15					0.40				
١٩٨٥	١٥٠١١,٨	٣,١٦	٣٤٢٦,١		-٢,٦٠		٢١٦٠,٣		٢١,٩٩	١١,٢٤		١٣,٨٦	١٤٧٩,٩	
١٩٨٦	١٤٦٥٢	-٢,٣٩	٢١٣٩,٩		-٣٧,٥٤		٢١٧٣,٧		١٣,٨٨	٠,٦٢		١٤,١٠	١٧٥٥,٨	
١٩٨٧	١٧٦٠٠	٢٠,١٢	٣٥٣٥,٣		٦٥,٢٠		٢٥١٨,٧		١٩,٢٠	١٥,٨٧		١٣,٥٥	٢٠٧١,١	
١٩٨٨	١٩٤٣٢,٢	١٠,٤١	٣٥٨٠,٥		١,٢٧		٢٨٣٤,٣		١٧,٤٢	١٢,٥٣		١٣,٧٩	٢٦٤١	
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	القطاع النفط		معدل النمو السنوي للقطاع النفط		الأهمية النسبية للقطاع النفط		لقطاع الزراعة	معدل النمو السنوي للقطاع الزراعة		الأهمية النسبية للقطاع الزراعة	لقطاع الصناعة التحويلية	
١٩٨٩	٢٠٤٠٧,٩	٥,٠٢	٣٧٣٩,٨		٤,٤٤		١٧,١٤		٣٣٤٦,١	١٨,٠٥		١٥,٣٣	٢٦٩٤,٢	
معدل النمو المركب		0.08			0.02					0.13				
١٩٩٠	٥٥٩٢٦,٥	١٧٤,٠٤	٣٦٣٢٦,٤		٨٧١,٥٧		٦٣,٢٠		٤٦١٣,٣	٣٧,٨٧		٨,٠٣	٢٠٥٨,٧	
١٩٩١	٤٠٤٥١,٦	-٢٤,٠٩	١٩١٦٦,١		-٤٧,٢٣		٤٣,٢٤		٦٦٢٩,١	٤٣,٦٩		١٤,٩٦	١٣٥٨	
١٩٩٢	١١٥١٠٨,٤	١٧١,١٥	٥٣١١٥,٨		١٧٧,١٣		٤٥,٠٥		٢٢٨٧٢,٧	٢٤٥,٠٣		١٩,٤٠	٣٣٠٢,٦	
١٩٩٣	٣٢١٦٤٦,٩	١٧٩,٤٢	١٦٧٩٥١٧,٧		٢١٦,١٩		٥١,٤٦		٤٩٨٦٤	١١٨,٠٠		١٥,٢٨	٨٥٤١,٢	
١٩٩٤	١٦٥٨٣٢٥,٨	٤١٥,٥٧	٨٩٠٠١٤,٤		٤٢٩,٩٢		٥٣,٣٠		٣٣٣٥٢٤,٢	٥٦٨,٨٦		١٩,٩٧	٢٤٦٢٢,٤	
معدل النمو المركب		7.16			5.87					17.82				
١٩٩٥	٦٦٩٥٤٨٢,٩	٣٠٣,٧٤	٤٢١٥٩١٨		٣٧٣,٦٩		٦٢,٦٥		١٣٧٨٢٧٤,٣	٣١٣,٢٤		٢٠,٤٨	٩٣٢٩١,٦	
١٩٩٦	٦٥٠٠٩٢٤,٦	-٢,٩٠	٣٧١٠٤٢٨,٥		-١١,٩٩		٥٦,٥١		١٢٠٨٩٨٢,٣	-١٢,٢٨		١٨,٤١	٦٥٣٣٥,٣	
١٩٩٧	١٥٠٩٣١٤٤	١٣٢,١٦	١١١٥٢٨٠٧,٨		٢٠٠,٥٨		٧٣,٥٢		١٢٧٦٣٦٧,١	٥,٥٧		٨,٤١	٩٨٤٤٠	
١٩٩٨	١٧١٢٥٨٤٨	١٣,٤٦	١١٧٤٦٢٤٢,٩		٥,٣٢		٦٨,٢٨		١٦٨٨٣٧٩,٨	٣٢,٢٨		١٠,٨٦	١٤٧٤٨٥	
١٩٩٩	٣٤٤٦٤٠١٣	١٠١,٢٣	٢٦٩٢٦٧٥٣,٩		١٢٩,٢٣		٧٧,٨٦		٢٤٨٢٦١٦,٥	٤٧,٠٤		٧,١٨	٣٠١٦٣٥	
معدل النمو المركب		1.03			1.34					0.20				
٢٠٠٠	٥٠٢١٣٧٠٠	٤٥,٦٩	٤١٨٣٤٩١٢		٥٥,٣٦		٨٣,٠٧		٢٣٢٧٢٧٧,٢	-٦,٢٥		٤,٦٢	٤٥٥٩٩٥	
٢٠٠١	٤١٣١٤٥٦٩	-١٧,٧٢	٣٠٧٩٩٣٧٦,٢		-٢٦,٣٧		٧٤,٢٣		٢٨٦٣٤٩٥	٢٣,٠٤		٦,٩٠	٦٠٩٨٠٧	
٢٠٠٢	٤١٠٢٢٩٢٧	-٠,٧٠	٢٩٠٢١٣٩٨,٨		-٥,٧٧		٧٠,٣٧		٣٥١٢٦٥٨,٦	٢٢,٦٧		٨,٥٢	٦٢٤٣٤٦	

١٩٧٠	43.86	-	498.7		٩,٦٧		-							
١٩٧١	39.7	5.13	524.3		٨,٤٩		٢,١٥							
١٩٧٢	42.81	8.60	569.4		١٠,٠١		١٨,١٤							
١٩٧٣	41.73	9.52	623.6		٩,٨٦		١٢,٥٧							
١٩٧٤	29.35	46.25	912		٥,٣٣		١٣,٤٥							
معدل النمو المركب		0.20					0.15							
١٩٧٥	36.06	47.95	1349.3		٦,٥٩		٤٤,٠٨							
١٩٧٦	32.87	20.84	1630.5		٧,٠٦		٤٠,٣٥							
١٩٧٧	32.16	9.27	1781.6		٨,١٣		٢٨,٦٤							
١٩٧٨	34.14	26.77	2258.5		٧,٠١		٣,٦٠							
١٩٧٩	31.75	42.30	3213.8		٥,٣٩		٢٤,١٨							
معدل النمو المركب		0.34					0.33							
١٩٨٠	30.59	46.94	4722.2		٤,٤٨		١٣,٢٩							
١٩٨١	57.22	36.26	6434.5		٦,٢٩		١,٤٦							
١٩٨٢	60.04	17.29	7547.1		٧,٥١		٣٤,٤٤							
١٩٨٣	59.86	-2.21	7380		٧,٧٥		٤,١٧							
١٩٨٤	55.76	5.57	7790.7		٨,٥٢		٢٨,٥١							
معدل النمو المركب		0.16					0.20							
١٩٨٥	54.65	1.99	7945.5		٩,٥٠		١٣,٧٧							
١٩٨٦	60.63	8.02	8582.6		١١,٣٩		١٨,٦٤							
١٩٨٧	56.11	10.40	9474.9		١١,١٤		١٧,٩٥							
١٩٨٨	55.94	9.51	10376.4		١٢,٨٥		٢٧,٥١							
السنوات	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الأخرى	معدل النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية الأخرى	القطاعات الأقتصادية الأخرى	الأهمية النسبية للقطاع الصناعة التحويلية	معدل النمو السنوي للقطاع الصناعة التحويلية									
١٩٨٩	55.18	2.42	10627.8	١٢,٣٥	٢,٠١									
معدل النمو المركب		0.08			0.20									
١٩٩٠	25.19	21.64	12928.1	٣,٥٨	-٢٣,٥٨									
١٩٩١	38.74	2.86	13298.4	٣,٠٦	-٣٤,٠٣									
١٩٩٢	32.75	169.34	35817.3	٢,٨٠	١٤٣,١٩									
١٩٩٣	30.64	166.04	95290	٢,٦٢	١٥٨,٦									
١٩٩٤	25.26	330.44	410164.8	١,٤٧	١٨٨,٢٧									
معدل النمو المركب		7.68			2.74									
١٩٩٥	15.48	145.75	1007999	١,٣٩	٢٧٨,٨٨									
١٩٩٦	24.08	50.41	1516178.5	١,٠٠	-٢٩,٩٦									
١٩٩٧	17.42	69.21	2565529.1	٠,٦٥	٥٠,٦٦									
١٩٩٨	20	38.13	3543739.9	٠,٨٦	٤٩,٨٢									
١٩٩٩	14.09	34.12	4753006.8	٠,٨٧	١٠٤,٥١									
معدل النمو المركب		0.92			0.55									
٢٠٠٠	11.4	17.73	5595516.1	٠,٩١	٥١,١٧									
٢٠٠١	17.4	25.85	7041890.1	١,٤٧	٣٣,٧٣									
٢٠٠٢	19.6	11.68	7864523.8	١,٥١	٢,٣٨									

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، النشرة الاحصائية للسنوات(١٩٧٠-٢٠٠٢)

ولقد ظهر في العراق الأثر الواضح لضخ الفوائض المالية من الأيرادات النفطية في الميادين الأقتصادية والأجتماعية في عقد السبعينيات وبداية عام ١٩٨٠ من القرن المنصرم أذ أن الزيادة المفرطة في إستخدام الأموال لم يقتصر فقط على عمليات إستيراد المواد الغذائية الأستهلاكية انما توسع للقيام بأستثمارات صناعية ضخمة ومكلفة دون الأخذ بنظر الأهمية دراسة الجدوى الأقتصادية للمشاريع المقامة الأمر الذي قلل من فرص تطورها بسبب ضعف قدرتها على منافسة مثيلاتها في الخارج ولهذا نجد أن السياسات الأقتصادية ركزت على الجوانب المادية للتنمية الأقتصادية والأطار العام لها وليس على أساس بناء القاعدة الأنتاجية العريضة للتنمية الأقتصادية فضلاً عن عدم مراعاة أسباب نجاحها سيما وأن الصناعة هي الوجه الحقيقي للتطور والتقدم الأقتصادي.[١٤]

جدول(2) الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج

(مليون دينارعراقي بالأسعار الجارية) السنوات (2003-2018)

(نسب مئوية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	القطاع النفط	معدل النمو السنوي للقطاع النفط	الأهمية النسبية للقطاع النفط	لقطاع الزراعة	معدل النمو السنوي للقطاع الزراعة	الأهمية النسبية للقطاع الزراعة	لقطاع الصناعة التحويلية	معدل النمو السنوي للقطاع الصناعة التحويلية	الأهمية النسبية للقطاع الصناعة التحويلية	القطاعات الأقتصادية الأخرى	معدل النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية الأخرى	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الأخرى
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	-٢٧,٨٧	٢٠٣٤٩٧٧٢,٠	-٢٩,٨٨	٦٨,٠٧	٢٤٨٦٨٦٥,٥	-٢٩,٢٠	٨,٣٢	٣٠٣٧٤٢,٢	-٥١,٣٥	١,٠٠	6445408.9	-18.04	22.61
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٧٩,٩٣	٣٠٨٠٨٥٤١,٦	١٥,٣٩	٥٧,٥٩	٣٦٩٣٧٦٨,٠	٤٨,٥٣	٦,٩٠	٩٣٧٦٨١,٦	٢٠٨,٧٠	١,٧٥	17795367.5	176.09	33.76
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٨,١٢	٤٢٣٧٩٧٨٤,٧	٣٧,٥٥	٦٧,٣٤	٥٠٦٤١٥٨,٠	٣٧,١٠	٦,٨٥	٩٧١٠٣١,٣	٣,٥٥	١,٣١	25118624.6	41.15	24.5
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٢٩,٩٩	٥٢٨٥١٨١٠,٩	٢٤,٧٠	٥٥,٠٢	٥٥٦٨٩٨٥,٧	٩,٩٦	٥,٨٠	١٤٧٣٢١٨,٣	٥١,٧١	١,٥٣	35693939.9	42.10	37.65
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣,٤	١٦,٦٠	٥٩٠١٨٠٩٤,٥	٤٧,٦٩	٥٢,٧١	٥٤٩٤٢١٢,٤	-١,٣٤	٤,٩١	١٨١٧٩١٣,٨	٢٣,٣٩	١,٦٢	45125592.7	26.42	40.76
معدل النمو المركب		٠,٦٩		٠,٤٧			0.3			1.24			1.50	
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٤٠,٨٨	٨٧١٦٦٤٠١,٢	٤٧,٦٩	٥٥,٠٢	٦٠٤٢٠١٧,٧	٩,٩٧	٣,٨١	٢٦٤٤١٧٣,٠	٤٥,٤٥	١,٦٧	61173469.7	35.56	39.5
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	-١٦,٨٠	٥٥٩٩٨٠٤٨,١	-٣٥,٧٥	٤٢,٥٤	٦٨٣٢٥٥٢,١	١٣,٠٨	٥,١٩	٣٤١١٢٩١,٩	٢٩,٠١	٢,٥٩	64401308.3	5.28	49.68
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	٢٤,٠٥	٧٢٩٠٥٠٠٠,١	٣٠,١٩	٤٤,٧٠	٨٣٦٦٢٣٢,٤	٢٢,٤٤	٥,١٣	٣٦٧٨٧١٤,٠٦	٧,٨٣	٢,٢٥	77114618.9	19.74	47.92
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣٤,٠٩	١١٥٢٥٦٤٢٣,٧	٥٨,٠٩	٥٢,٧٢	٩٩١٨٣١٦,٨	١٨,٥٥	٤,٥٤	٦١٣٢٧٦٠,٨	٦٦,٧٠	٢,٨١	86019606.1	11.55	39.93
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٦,٩٧	١٢٦٤٣٥٥٥٧,٥	٩,٦٩	٤٩,٥٠	١٠٤٨٤٩٤٩,٣	٥,٧١	٤,١٠	٦٩١٩٤٤٩,٢	١٢,٨٢	٢,٧٠	110385534.7	28.33	43.7
معدل النمو المركب		٠,١٥		٠,١١			0.18			0.40			0.20	
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٧,٦١	١٢٥٥٧٣٨٨٩,٥	-٠,٦٨	٤٥,٧٠	١٣٠٤٥٨٥٦,٤	٢٤,٤٢	٤,٨٠	٦٢٨٦٠٤٢,٤	-٩,١٥	٢,٣٠	128681740.9	16.57	47.2
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	-٢,٦٥	١١٦٨٥٢٣٣٥,٩	٨٣,٠٤	٤٣,٧٢	١٣١٢٨٦٢٢,٦	٠,٦٣	٤,٩١	٤٩٩٩٢٣٣,٩	-٢٠,٤٧	١,٨٧	131352462.7	2.08	49.5
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	-٢٦,٩٠	٦٥١٩٤٠٤٠,٧	-٤٤,٢٠	٣٣,٢٣	٨١٦٠٧٦٩,٧	-٣٧,٨٣	٤,١٦	٤٢٣٤٧١٦,٩	-١٥,٢٩	٢,١٦	117091444.5	-10.86	60.45
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	١,١٥	٦٧٤٠٠٢١٦,٢	٣,٣٨	٣٣,٩١	٧٨٣٢٠٤٦,٩	-٤٠,٢٨	٣,٩٤	٤٤٣٦٤٤٢,٧	٤,٧٦	٢,٢٣	117255435.9	0.14	59.92
٢٠١٧	٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥	١٤,٦٢	٨٨٦٦٤٨١٣,٠	٣١,٥٤	٣٨,٧٧	٦٥٩٨٣٨٤,٨	-١٥,٧٥	٢,٨٩	٥٨٨٩٤٩٥,١	٣٢,٧٥	٢,٥٨	124569682.6	6.24	55.76
معدل النمو المركب		-0.04		-0.07			-0.12			-0.01			-.0007	
٢٠١٨	٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩	١١,٢٢	١١٧٨٥٦٣٤٣,٦	٣٢,٩٢	٤٦,٣٣	٤٨٩٧٥٨٩,٨	-٢٥,٧٧	١,٩٢	٤٥٠٩٦٦١,٩	-٢٣,٤٢	١,٧٧	123800884.6	-0.62	49.98

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، النشرة الاحصائية للسنوات (٢٠٠٢-٢٠١٨).

(١٤) أسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومضلة التنمية ، مدخل الى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٧٣ .

ويتضح من المؤشرات البيانية في أعلاه هيمنة إسهام القطاع النفطي وأهميته النسبية في الناتج المحلي الأجمالي بأستثناء فترات وظروف الحرب العراقية الأيرانية نتيجة غلق منافذ تصدير النفط الى الخارج وكذلك في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وفرض المنظمة الدولية العقوبات الأقتصادية على العراق والتي منعت عمليات التصدير الخارجي إلا أنها إستأنفت لاحقاً بعد قبول العراق على مذكرة التفاهم مع المنظمة الدولية (برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء) ليرتفع إسهام النفط وأهميته النسبية مجدداً في الناتج المحلي وبعد العام ٢٠٠٣ يلاحظ التزايد المتصاعد لأسهام النفط وأهميته بنحو عام بأستثناء الأعوام التي إنخفض فيها سعر النفط في الأسواق النفطية العالمية وكذلك في فترة الحرب على الأرهاب وبخاصة في الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ كما تشير البيانات في تأشير إنخفاض إسهامه وأهميته النسبية. مما أدى الى حصول إختلال إقتصادي في هيكل الأنتاج المحلي.

أما القطاع الزراعي فإنه ظل يعاني من الضعف في إسهامه وأهميته النسبية في الناتج المحلي طيلة المراحل ولم يكن له دور فاعل في النشاط الأقتصادي بما يتناسب وأهميته الحيوية في تأمين الأمن الغذائي في الأقل وتراوحت أهميته النسبية بين الأرتفاع البسيط والأنخفاض الكبير، وتوضح المؤشرات أن أعلى نسبة سجلها في الناتج المحلي (٢٠,٤٨%) عام ١٩٩٥، إذ برزت الحاجة الى الأهتمام بالقطاع لتلبية قسم من الطلب المحلي وذلك بسبب العقوبات الأقتصادية وتوقف الأستيرادات الخارجية، وأيضاً تبين إن هذا القطاع تدهور كثيراً بعد عام ٢٠٠٣ وتراوحت نسبة إسهامه في الناتج المحلي أعلى نسبة له هي (٨,٣٢%) عام ٢٠٠٣ وأدنى نسبة له هي (١,٩٢%) عام ٢٠١٨.

وهذا يدل على فشل السياسات الأقتصادية في رفع مستوى القطاع الزراعي كقطاع إنتاجي مهم في النشاط الأقتصادي وبخاصة في بلد غني مثل العراق إذ تتوفر فيه التربة الصالحة للزراعة والأيدي العاملة الكبيرة ، وقد أدى ضعفه وتدهوره الى تزايد حجم الأستيرادات الخارجية من المواد الغذائية لسد النقص الحاصل في الطلب الأستهلاكي المحلي وإتساع الفجوة الغذائية.[١٥]

أما قطاع الصناعة التحويلية فإنه لم يكن بمنأى عن الأهمال الشديد فقد بلغت أعلى نسبة إسهام له في الناتج هي (١٢,٨٥%) عام ١٩٨٨ والسبب في ذلك يعود الى تزايد الأهتمام بالتصنيع العسكري في زمن الحرب العراقية الأيرانية لدعم المجهود الحربي وإشتدت حالة التدهور في جميع الأعوام اللاحقة حتى وصلت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الى نسبة متدنية جداً إذ بلغت (١,٧٧%) عام ٢٠١٨ والأسباب التي تقف وراء هذا الضعف والتدهور الشديد فيه هي الأسباب نفسها التي أدت الى تدهور القطاع الزراعي.

(١٥) محمد علي زيني، الأقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط١، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص١٠٧.

ثانياً: الأختلال الأقتصادي في هيكل الموازنة العامة للدولة Economic imbalance in the structure of the state budget

إحتلت دراسة الموازنة العامة للدولة مساحات هامة في الدراسات الأقتصادية بنحو عام والدراسات المالية بنحو خاص كونها احدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة في السياسات الأقتصادية من أجل بلوغ الأهداف الأقتصادية المنشودة.. وخاصة مع تضخم حجم الموازنات العامة للدولة من جهة وتأثيراتها على التوازن الأقتصادي من جهة أخرى.

١. الأهمية الأقتصادية للموازنة العامة للدولة : The economic importance of the state's general budget تظهر هذه الأهمية الأقتصادية عبر الدور الذي تلعبه الحكومة في التأثير في الحياة الأقتصادية ففي الدول المتقدمة أصبحت الموازنة العامة وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة وتفعيل القوى الأقتصادية العاطلة والمساهمة في زيادة الدخل الوطني ورفع مستويات المعيشة لذا أصبح من أهم الأهداف الرئيسية للموازنة العامة هو السعي لتحقيق الأستقرار الأقتصادي ولو أستلزم الأمر الخروج على مبدأ التوازن ففي حالات الرواج الأقتصادي وعندما تتزايد قوى التضخم (Inflation) تستخدم الموازنة في سحب جزء من القوى الشرائية من أجل الحد من الطلب الفعلي المتزايد وبالتالي يمكن الحد من موجات التضخم ، أما في فترات الكساد الأقتصادي فأنه يستخدم التمويل بالعجز من أجل رفع النشاط الأقتصادي وتعزيز القدرة الشرائية .

وهكذا تظهر أهمية الموازنة العامة للدولة والتأثير في بنودها للوصول الى تحقيق مختلف الأهداف الأقتصادية .

٢. الأهمية السياسية للموازنة العامة للدولة : The political importance of the state's general budget للموازنة العامة أهمية سياسية كبيرة تظهر عبر ممارسة السلطة التشريعية لرقابتها على السلطة التنفيذية، لأن الموازنة العامة يتم اعتمادها من قبل البرلمان بعد مناقشتة البرنامج السياسي للحكومة فهي تحتوي على مؤشرات إنفاقية وموارد مالية تبين السياسة العامة للدولة والحكومة تجاه المجتمع والبلد بنحو عام.

٣. الأهمية الأجتماعية للموازنة العامة للدولة : The social importance of the state budget يتبين مدى الأهمية الأجتماعية للموازنة العامة للدولة عبر تخصيص مشاريع التنمية الأقتصادية والأجتماعية الخاصة بالمناطق التي تضم طبقات وشرائح إجتماعية تتصف بالفقر وذلك من أجل خلق فرص النمو المتوازن بين مختلف المناطق والمدن لاسيما وإن الأهمية الأجتماعية تستند الى مفاهيم العدالة الأجتماعية والتقليل من الفوارق الطبقية بين طبقات المجتمع إذ تقوم الدولة والحكومة بوضع إعتمادات مالية في الموازنة العامة من أجل دعم الرفاه الأجتماعي ورفع

مستويات الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الأجتماعية الأخرى وفضلاً عن ذلك فإن الموازنة العامة تلعب الدور الأبرز في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة زيادة النفقات الأجتماعية والصحية والتعليمية والترفيهية الموجهة لأصحاب الدخل المحدود أو عن طريق السياسة الضريبية التي تقوم الدولة بتطبيق الضرائب التصاعدية من أجل تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع.

٤. الهيكل الأقتصادي للموازنة العامة للدولة في العراق: The economic structure of the state budget in Iraq تعد الموازنة العامة للدولة في العراق الأداة المركزية لتوجيه الأقتصاد العراقي ويستلزم الأمر النظر إليها في ضوء الظروف الأجتماعية والأقتصادية بوصفها الأداة السياسية التي من شأنها المساعدة في توجيه الأقتصاد لتحقيق النمو الأقتصادي ورفع الدخل للمواطنين وتقليص البطالة وإن إعداد الموازنة العامة وصياغتها تعد من المستلزمات والأمور المهمة كونها تبرز الألتزام المالي الحقيقي تجاه القطاعات الأقتصادية وتوزيع النفقات بين مختلف أوجه الأنفاق العام أما من حيث العوائد فتقدم الموازنة العامة الفرضيات بخصوص هيكلية العوائد المالية الممكنة التحقيق والتغيرات المالية والأقتصادية التي ينبغي تبنيها لتحقيق وتحسين مصادر التمويل الجديدة.[١٦]

ومن المعلوم إن الأقتصاد العراقي يتميز بطبيعته الريعية بنحو عام إذ يتبنى نمط الأعتمادية على النفط وخاصة أن العوائد النفطية تغذي الميزانية العامة للحكومة العراقية بالقسط الأكبر من الموارد المالية وتسهم في بناء الأحتياطي المالي للأقتصاد الوطني وتحتل الأيرادات النفطية المكانة الأولى الرئيسة بين مصادر الأيرادات العامة في العراق.

إن ديمومة وإستمرارية الأعتمادية على الأيرادات النفطية المتأتية من الصادرات النفطية إنما يعني ديمومة وإستمرارية الأختلال الهيكلي المزمن في الأقتصاد العراقي وتكريس الطابع الريعي له سيما وأن الأسعار النفطية في السوق النفطية العالمية إتسمت في العقود الأربعة الماضية بما يشبه الدورات التي تتراوح بين الأرتفاع والأنخفاض في إطار من الخطوط الأتجاهية فقد سجلت إتجاهاً نحو الأرتفاع بين الأعوام ١٩٧٠- ١٩٧٨ وخط إتجاه منخفض بين الأعوام ١٩٧٩- ١٩٩٩ وأيضاً سجلت إتجاهاً في الأرتفاع للأعوام ٢٠٠٠- ٢٠١٣.

وفي كل دورة ترتفع وتنخفض فيها الأسعار النفطية ترتفع وتنخفض معها الأيرادات النفطية غير أن الملاحظ عدم وجود قرارات لأتخاذ الترتيبات اللازمة لتعويض التقلب في الأسعار النفطية وتقليل

---

(١) نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية الأدارية، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد ١٣، ٢٠٠٩، ص ٦.

الأعتمادية إذ تتعرض تخصيصات النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة جراء ذلك الى تقلب يضر بالعملية التنموية ويؤثر بنحو سلبي على المناخ الأقتصادي للأقتصاد العراقي وبما أن مشروع الموازنة العامة للدولة يعد في السنة السابقة للسنة اللاحقة فإن مستوى قيمة الصادرات النفطية المتمثلة بالأيرادات النفطية في وقت إعداد الموازنة يؤثر في حجم التخصيصات اللازمة للنفقات العامة.

جدول (3) الموازنة العامة للدولة (النفقات العامة – الأيرادات العامة)

(ملايين الدنانير بالأسعار الجارية) السنوات ١٩٧٠ – ٢٠١٨

السنة	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	الأيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الفائض/العجز
١٩٧٠	٣٨١,٥	-	٤٠٣,٧	-	22.2
١٩٧١	٤٩٥,٢	20.3	٥٣٣,٨	32.2	38.6
١٩٧٢	٤٣٧,٩	-11.5	٤٠٦,٣	-23.8	-31.6
١٩٧٣	٦٩٨,٩	59.6	١٠٣٩,٢	155.7	340.3
١٩٧٤	١٤٩٧,٨	114.3	٢٠٦٠,١	98.2	562.3
معدل النمو المركب		0.73		1.02	
١٩٧٥	١٥٨٧,٢	5.9	٢١٤١,٢	3.9	554
١٩٧٦	٢٥٦٥,٥	61.6	٣٣٤٢,٢	56.0	776.7
١٩٧٧	٢٧٦٢,٥	7.6	٢٨٨٤,٩	-13.6	122.4
١٩٧٨	٤١٢٣	49.2	٤٦٩٤	62.7	571
١٩٧٩	5262	27.6	6553	15.9	1291
معدل النمو المركب		0.57		0.51	
١٩٨٠	7669	45.7	12019	83.4	4350
١٩٨١	11391	48.5	7490	-37.6	-3901
١٩٨٢	14492	27.2	7122	-4.9	-7370
١٩٨٣	12126	-16.3	5900	-17.1	-6226
١٩٨٤	10719	-11.6	6646	12.6	-4073
معدل النمو المركب		0.09		- 0.11	
١٩٨٥	10583	-1.2	7621	14.6	-2962
١٩٨٦	10155	-4.0	6420	-15.7	-3735
١٩٨٧	11847	16.6	8709	35.6	-3138
١٩٨٨	13363	12.7	8168	-17.6	-5195
١٩٨٩	13934	4.3	8882	8.7	-5052
معدل النمو المركب		0.07		0.04	
١٩٩٠	14179	1.8	8491	-4.4	-5688
١٩٩١	17497	23.4	4228	-50.2	-13269

١٩٩٢	32883	87.9	5047	19.3	-27836
١٩٩٣	68954	109.7	8997	78.2	-59957
١٩٩٤	199442	189.2	25259	185.1	-174183
معدل النمو المركب		3.26		0.49	
١٩٩٥	690783	246.3	106986	316.9	-583797
١٩٩٦	542541	-21.4	178013	66.3	-364528
١٩٩٧	605802	11.6	410537	130.6	-195265
١٩٩٨	920501	51.9	540430	26.7	-380071
١٩٩٩	103352	12.2	719065	38.1	615713
معدل النمو المركب		-0.21		1.43	
٢٠٠٠	1498700	45.0	1133034	57.5	-365666
٢٠٠١	2069727	38.7	1289246	13.7	-780481
٢٠٠٢	2518285	55.1	1971125	43.8	-547160
٢٠٠٣	4901961	-38.5	15985526	15.7	11083565
٢٠٠٤	31521428	1520.0	32988851	1436.9	1467423
معدل النمو المركب		5.00		7.02	
٢٠٠٥	30831142	-17.8	40435740	22.5	9604598
٢٠٠٦	37494459	42.1	49055545	21.3	11561086
٢٠٠٧	39308348	4.8	54964850	12.0	15656502
٢٠٠٨	67277197	71.1	80641041	46.7	13363844
٢٠٠٩	55589721	-17.3	55243526	-31.5	-346195
معدل النمو المركب		0.20		0.09	
السنة	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	الأيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الفائض/العجز
٢٠١٠	70134201	26.1	70178223	27.0	44022
٢٠١١	78757666	12.2	103989089	48.1	25231423
٢٠١٢	105139578	33.4	119817224	15.2	14677646
٢٠١٣	119127556	13.3	113840076	-4.9	-5287480
٢٠١٤	125321074	-20.4	105609846	- 20.8	-19711228
معدل النمو المركب		0.19		0.12	
٢٠١٥	84693524	-25.7	66470251	- 26.3	-18223273
٢٠١٦	73541002	-13.1	54409269	-92.0	-19131733
٢٠١٧	75490115	2.6	77422173	42.2	1932058
٢٠١٨	80873188	7.1	106569834	37.6	25696646
معدل النمو المركب		-0.01		0.20	

المصدر:

١- حسين علي عبد الكرعاوي ، تحليل واقع السياسة الضريبية في العراق وسبل النهوض بها للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٨)

رسالة ماجستير ، كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة الكوفة، 2010 ، ص 185-192 .

٢- ربيع خلف صالح وزينب أحمد محمد ، قياس وتحليل أثر الأزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية ، المجلد 20 ، العدد 78 ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 256-257.

٣- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم توحيد الحسابات ، السنوات ١٩٧٨ – ٢٠١٨.

إرتبطت الموازنة العامة للدولة في العراق (النفقات العامة، الأيرادات العامة) بالظروف السياسية والأقتصادية التي مر بها العراق الى الوقت الحاضر. وتوضح المؤشرات الأحصائية في أعلاه أن النفقات العامة بلغت (٣٨١,٥) مليون دينار من أصل الأيرادات العامة في الموازنة والتي بلغت (٤٠٣,٧) مليون مسجلة فائضاً مقداره (٢٢,٢) مليون عام ١٩٧٠، وواصل النفقات العامة إرتفاعها فبلغت (١٤٩٧,٨) مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ (١١٤,٣٥) مقابل الأيرادات العامة التي بلغت (٢٠٦٠,١) مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ (٩٨,٢%) عام ١٩٧٤ وهو أقل من معدل النمو للنفقات العامة وحققت فائضاً بلغ (٥٦٢,٣) مليون في العام نفسه والأسباب الكامنة وراء هذا الأرتفاع في النفقات العامة تعود الى تزايد الأنفاق الحكومي لتغطية متطلبات خطة التنمية القومية (١٩٧٠-١٩٧٤) مع تمديدها الى عام ١٩٧٥ [١٧] والتي إستهدفت أهداف إقتصادية تتعلق بتحقيق معدلات نمو عالية في الدخل الوطني وتنويع الأنتاج والصادرات ومعدلات نمو في القطاعات السلعية الى جانب الأهتمام بتطوير الخدمات التعليمية والصحية للمواطنين،[١٨] أي إهتمام الدولة بالتخطيط التنموي هذا الى جانب الأهتمام بالأنفاق العسكري، فضلاً عن قرار تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٣ من جهة وإرتفاع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية والذي إرتفع من (٣,٦٠) دولار عام ١٩٧٣ الى (١٢,٠٠) دولار عام ١٩٧٤ مما أدى الى تزايد الأيرادات العامة ومن ثم توفر القدرة على تغطية الأنفاق العام.

وإستمر الأرتفاع في كل من النفقات العامة والأيرادات العامة في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي حتى بلغت النفقات العامة (٥٢٦٢,٠) مليون وبمعدل نمو بلغ (٢٧,٦%) في حين بلغت الأيرادات العامة (٦٥٥٣,٠) مليون وبمعدل نمو سنوي (١٥,٩%) غير أنها حققت فائضاً مقداره (١٢٩١,٠) مليون عام ١٩٧٩ وتمكنت على أثرها الدولة من تغطية متطلبات خطة التنمية القومية الثانية (١٩٧٦-١٩٨٠) والسبب في ذلك إرتفاع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية الى (٢٠,١٠)

([١٧]) عباس النصراوي، الأقتصاد العراقي، النفط، التنمية، التدمير، الآفاق ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٥.

(١٨) صباح كجه جي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠،٢٠٩.

دولار عام ١٩٧٩ وقد شهدت هذه السنوات مرحلة الطفرة النفطية وما صاحبها من إرتفاع الأيرادات في الموازنة العامة للدولة وتبنيها للسياسات الأقتصادية التوسعية الموجهة نحو الأنشطة الأقتصادية وتطبيق نظام تخطيط شديد المركزية وهيمنة القطاع العام على معظم قطاعات الأقتصاد ومن أهم ما يميز هذه المرحلة هو وضع خطة ستراتيجية لرفع معدلات النمو الأقتصادي وتصحيح الأختلال الهيكلي في محاولة لأستثمار الفرصة التي هيأتها الموارد المالية الكبيرة والأمكانات الضخمة لرفع معدلات النمو الأقتصادي.[١٩]

وبنحو عام فقد حققت الموازنات العامة للدولة طوال عقد السبعينيات فوائض مالية نتيجة الوفرة في عوائد النفط فضلاً عن إرتفاع أسعاره في السوق الدولية وإن أغلب النسب كانت موجبة ما يعني أنها حققت فوائض مالية حتى بالنسبة لبعض الأعوام التي كان فيها عجز في الموازنة فهي كانت قريبة من النسبة المعيارية أو مساوية لها.[٢٠]

ومع إندلاع الحرب العراقية الأيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) فقد إرتفعت النفقات العامة بنحو متذبذب بين الأرتفاع والأنخفاض بعض الشيء طوال هذه المرحلة وبمعدلات نمو سنوي سالب وموجب حتى بلغت (١٣٣٦٣,٠) مليون عام ١٩٨٨ وبمعدل نمو سنوي (١٢,٧%) مقابل إرتفاع وإنخفاض الأيرادات العامة أيضاً بمعدلات نمو سالب وموجب حتى بلغت (٨١٦٨,٠) مليون وبمعدل نمو سنوي (١٧,٦٠-%) عام ١٩٨٨ وسجلت الموازنة العامة عجزاً طوال هذه المدة تراوح بين (٣٩٠١-) مليون عام ١٩٨١،

(٥١٩٥-) مليون عام ١٩٨٨، والسبب في ذلك يعود الى إرتفاع النفقات العسكرية في هيكل النفقات العامة لدعم الحرب والمجهود العسكري وقد إعتمدت الدولة في تمويلها على الأقتراض الخارجي والمنح والمساعدات فضلاً عن ما توفر من أرصدة نقد أجنبي،[٢١] الى جانب إعلان الحكومة في حينه سياسة التقشف وتقليص القيود على القطاع الخاص نتيجة إنخفاض الأيرادات النفطية الأمر الذي أثر سلباً على عمليات الأنفاق على عمليات التنمية والمشاريع التنموية.[٢٢]

ونتيجة لذلك فقد شهد عقد الثمانينيات إختلالات هيكلية أكثر عمقاً وبدأ العجر في الموازنة العامة يظهر بنحو واضح بسبب تحويل أغلب التخصيصات الأستثمارية الى الأنشطة العسكرية على حساب الأنشطة الأنتاجية وأصبح عجز الموازنة يفوق النسب المعيارية والسبب في ذلك يعود الى إرتفاع الأستيرادات العسكرية وعدم قدرة الجهاز الأنتاجي على تغطية الأحتياجات المدنية والعسكرية وعسكرة الأقتصاد

---

(١٩) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط بعيد المدى، الخطة بعيدة المدى، الأتجاهات الرئيسة للتطور الأقتصادي والأجتماعي في العراق لغاية ١٩٩٥، المجلد الأول، منشورات وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٤، ص١٥.

(٢٠) د. كامل علاوي كاظم، لطيف حسن كاظم،السياسة المالية، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(٢١) أحمد أبو الفتوح علي الناقة، إقتصاديات الأنفاق الدفاعي، محدداته وآثاره الأقتصادية، ط١، الأسكندرية، مطبعة الشعاع الفنية، ٢٠٠١، ص١٦.

(٢٢) عباس النصراوي، مستقبل الأقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

لمواجة متطلبات الحرب،[٢٣] ومثلت هذه التغيرات العسكرية والأقتصادية في المدة المذكورة بداية مرحلة الأزمة الأقتصادية وبداية إنتعاش المرحلة الريعية وبروز مظاهر الركود التضخمي الطويل الأجل وحالة الركود الأقتصادي عمت معظم الأنشطة الأقتصادية.[٢٤]

وسجلت النفقات العامة إرتفعاً كبيراً بداية التسعينيات بدأً من العام ١٩٩٠ حتى بلغت (١٩٩٤٤٢) مليون عام ١٩٩٤ وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٨٩,٢%) مقابل إرتفاع في الأيرادات العامة بلغ (٢٥٢٥٩,٠) مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٨٥,١%) هي الأخرى في العام نفسه وسجلت الموازنة العامة عجزاً متزايداً إرتفع من (٥٦٨٨,٠-) عام ١٩٩٠ الى (١٧٤١٨٣-) عام ١٩٩٤. والسبب في ذلك يعود الى إجتياح العراق للكويد ونشوب حرب الخليج الأولى التي أدت الى ضياع كل الجهود إذ دمرت الحرب الأصول الحيوية التي تراكمت في الماضي.[٢٥]

وعلى أثر ذلك فرضت العقوبات الأقتصادية على العراق من قبل المنظمة الدولية ومجلس الأمن الدولي وأدت الى إنقطاع موارد الدولة من العملة الأجنبية نتيجة توقف الصادرات النفطية رافقه قصور في الأيرادات الداخلية ومن ثم لم تمتلك الدولة أرضية مؤهلة لسد فجوة التمويل وهكذا قابل نقص الأيرادات الجاري توسع كبير في حجم الأنفاق العام سواءاً ما يتعلق ببرامج الدعم أو عمليات إعادة الأعمار للبنى التحتية التي دمرتها الحرب.[٢٦] وإعتمدت الدولة في حينه على الأصدار النقدي الجديد في تمويل النفقات العامة بسبب إنخفاض الأيرادات الخارجية.[٢٧]

وقد تميزت الموازنة العامة في حرب الخليج الأولى والعقوبات الأقتصادية وخصوصاً في الأعوام الخمسة الأولى من تلك المرحلة بتفوق النفقات العامة على الأيرادات بنسبة كبيرة وتواصل العجز فيها مما يعني إنخفاض نسبة التغطية بنحو كبير بلغ أقصاه عام ١٩٩٥ (٥٨٣٧٩٧,٠-) مليون دينار زالسبب في ذلك يعود الى الأرتفاع المستمر والمتصاعد في الأسعار وما تبعه من تضخم جامح وخاصة بعد القوبات وإنحسار دور النفط والأعتماد على التمويل التضخمي من البنك المركزي والجهاز المصرفي.[٢٨] وسجل معدل النمو المركب للنفقات إرتفاعاً بلغ (٣,٢٦%) وسجلت الأيرادات العامة إرتفاعاً طفيفاً بلغ (٠,٤٩%) للسنوات (١٩٩٠-١٩٩٤).

وإستمرت النفقات العامة بالأرتفاع وخاصة بعد موافقة العراق على مذكرة التفاهم وبرنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) مع المنظمة الدولية عام ١٩٩٥.. إذ تزايدت في الأعوام اللاحقة (١٩٩٦-٢٠٠١)

---

(٢٣) د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، السياسة المالية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(٢٤) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقتصادي، الأقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، بغداد، ١٩٩٢، ص١٢١.

(٢٥) أحمد بريهي، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٢٦) حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الأقتصادية، المجلد ٥، العدد ١٢، ٢٠٠٦، ص٣٢.

(٢٧) أحمد أبو الفتوح، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٢٨) د. كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

ولكن بمعدلات نمو سنوي متذبذبة إرتفاعاً وإنخفاضاً حتى بلغت (٢٥١٨٢٨٥,٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٥٥,١٠%) عام ٢٠٠٢ وبالمقابل واصلت الأيرادات العامة الأرتفاع بنحو واضح بمعدلات نمو سنوي متفاوتة في الأرتفاع تارة والأنخفاض تارة أخرى وسجلت (١٩٧١١٢٥,٠) مليون وبمعدل نمو سنوي (٤٣,٨٠%) في العام نفسه والسبب في ذلك يعود الى إستئناف العراق لصادراته النفطية بموجب مذكرة التفاهم المذكورة غير أن الموازنة العامة سجلت إستمراراً في العجز نتيجة لعدم قدرة الأيرادات العامة على تغطية النفقات العامة وذلك بسبب محدوديتها بحسب مذكرة التفاهم، وإستمرت مرحة أزمة الدولة الريعية التي إمتدت من عام (١٩٩٠-٢٠٠٢) بالعسر المالي ومحاولة الأعتماد على الأيرادات المحلية بنحو كبير وأصبحت سمة العجز هي الأتجاه السائد في الموازنة العامة للدولة.[٢٩]

أما في مرحلة بعد عام ٢٠٠٣ ورفع العقوبات الأقتصادية الدولية عن العراق فقد تبين تغطية الأيرادات العامة للنفقات العامة في الموازنات العامة على مدار المرحلة والسبب في ذلك يعود الى إرتفاع كمية الصادرات النفطية وإرتفاع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية بأستثناء الأعوام التي إتسمت فيها الموازنات العامة بوجود الأختلال بين النفقات والأيرادات العامة مثل العام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) وبخاصة ما يتعلق بأنخفاض معدلات النمو السنوي للنفقات العامة الى جانب وجود فائض في الموازنة العامة، وذلك بسبب أحداث العنف الطائفي، [٣٠] غير أن الأيرادات العامة إرتفعت عن الأعوام السابقة فبلغت (٨٠٦٤١٠٤١) مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٦,٧%) وإرتفعت النفقات هي الأخرى حتى بلغت (٦٧٢٧٧١٩٧) مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧١,١%) عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب الأرتفاع الكبير لسعر النفط في السوق العالمية الذي بلغ (١٤٧,٠٠) دولار وبلغ الفائض في الموازنة العامة (١٣٣٦٣٨٤٤) مليون في العام نفسه. في حين سجل معدل النمو المركب للنفقات العامة إنخفاضاً بلغ (٠,٠٢%) وأيضاً إنخفض بالنسبة للأيرادات العامة الى (٠,٠٩%) للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

أما الأعوام (٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦) فقد إنخفضت فيها الأيرادات العامة (١٠٥٦٠٩٨٤٦، ٦٦٤٧٠٢٥١، ٥٤٤٠٩٢٦٩) مليون على التوالي وبمعدلات نمو منخفضة (٢٠,٨- %، ٢٦,٣- %، ٩٢,٠- %) على التوالي وكذلك الحال بالنسبة للنفقات العامة ولكن بمعدلات نمو سنوية بدرجة أقل الأمر الذي أدى الى حصول عجز في الموازنة العامة مثلما تشير البيانات، والسبب في ذلك يعود الى إنخفاض أسعار النفط من جهة والحرب على الأرهاب من جهة أخرى وتعرض بعض الخطوط النفطية الى التخريب والسرقة والتهريب.[٣١]

---

(٢٩) د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، السياسة المالية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٩٩.

(٣١) كاظم كامل بشير، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

وسجل الأيرادات العامة إرتفاعاً من جديد بلغ (١٠٦٥٦٩٨٣٤) مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣٧,٦%) مقابل النفقات العامة التي بلغت (٨٠٨٧٣١٨٨) مليون وبمعدل نمو سنوي (٧,١%) وهو أقل بكثير من معدل النمو للأيرادات العامة. ونتيجة لذلك إرتفع الفائض في الموازنة العامة بنحو كبير بلغ (٢٥٦٩٦٦٤٦) مليون وذلك عام ٢٠١٨ والسبب في ذلك يعود الى إرتفاع سعر النفط الى (٧٠,٠٠) دولار، ولقد أخذت الموازنة العامة في العراق طابع (الموازنة التوسعية التي تتضخم بنودها بتضخم العوائد النفطية والأنكماشية التي تنكمش بنودها بأنكماش هذه العائدات).[٣٢]

ثالثاً: الأختلال الأقتصادي في هيكل التجارة الخارجية The Economic Imbalance In The Trade Structure Of Foreign تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية لأقتصاد أي دولة في العالم إذ تتفاعل مع مختلف القطاعات الأقتصادية للأقتصاد الوطني وأيضاً تتفاعل مع إقتصادات الدول الأخرى عبر عمليات التبادل التجاري الخارجي بواسطة العمليات التصديرية والأستيرادية الخارجية ويحضى هذا القطاع بأهمية خاصة وكبيرة في مجمل النشاط الأقتصادي وتتضح هذه الأهمية عبر ما توفره الصادرات الخارجية من عملات أجنبية وما تسهم به في تمويل الأستيرادات الخارجية لتبية متطلبات عمليات النمو والتنمية المستدامة، إذ إن إرتفاع حجم الصادرات الخارجية لبلد معين يؤدي الى إرتفاع العوائد المالية من العملات الأجنبية ومن ثم تنشيط النمو الأقتصادي داخل البلد، أما عند إرتفاع حجم الأستيرادات الخارجية وخاصة الأستهلاكية منها فإن ذلك يؤدي الى إستنزاف الموارد المالية الأمر الذي ينعكس بنحو يلبي على النمو الأقتصادي.[٣٣]

١. مفهوم التجارة الخارجية The Concept Of Foreign Trade إن من الأهمية بمكان توضيح مفهوم التجارة الخارجية قدر تعلق الأمر بالبحث.. فالمقصود بالتجارة الخارجية هي عملية التبادل الخارجي للسلع والخدمات بين الدول أو المؤسسات التجارية أو بين الأشخاص على المستوى الدولي أو هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة بأنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال التي تتم بين وحدان سياسية مختلفة أو بين دول ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[٣٤]

٢. الأهمية الأساسية للتجارة الخارجية The Fundamental Importance Of Foreign Trade تلعب التجارة الخارجية دوراً متميزاً في الحياة الأقتصادية والأجتماعية إذ يمكن عبر هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الواضحة في علاقة تلك الدولة بالدول الأخرى ويتمثل هذا الدور للتجارة الخارجية في الفقرات الآتية:-

(٣٢) أحمد بريهي العلي، الأقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، البنك المركزي العراقي، ٢٠١١، ص٥.
(٣٣) محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط١، دار المنهل اللبناني ، بيروت، ٢٠١٠، ص٩.
(٣٤) رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجي، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٢.

أ. الأستغلال الأمثل للموارد إذا قامت الدولة بالأنتاج السلعي لعدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو إستخدمتها في إنتاج سلع معينة تتخصص في إنتاجها وبالمقابل إستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى.[٣٥]

ب. توفر التجارة الخارجية للأقتصاد ما يحتاج إليه من السلع والخدمات غير المتوفرة في الأقتصاد المحلي وذلك عبر النشاط الأستيرادي وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة عبر عمليات التصدير الخارجي.[٣٦]

ت. تعد التجارة الخارجية المؤشر الجوهري على قدرة وكفاءة الدول من حيث القدرة الأنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لأرتباط هذا المؤشر بالأمكانات الأنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والأستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري للبلد.[٣٧]

ث. تلعب التجارة الخارجية دوراً فعالاً في تحقيق عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية في الدول النامية إذ تستطيع هذه الدول عبرها الحصول على ما تحتاجه من التكنولوجيا والمواد المصنعة ونصف المصنعة والخبرات الفنية اللازمة لتحقيق برامجها الأنمائية.[٣٨]

٣. المكونات الرئيسة للتجارة الخارجية [٣٩] The Main Components Of Foreign Trade

تقوم التجارة الخارجية على ثلاثة محاور رئيسة هي (الصادرات الخارجية، الأستيرادات الخارجية، الميزان التجاري) ولكل محور من هذه المحاور وظيفة في الأداء الأقتصادي ضمن عمليات التبادل التجاري بين الدول والمنظمات والأفراد في تبادل السلع والخدمات والحاجات المطلوبة.

أ. الصادرات الخارجية: تعد الصادرات من المؤشرات المهمة لقياس حجم ومستوى التجارة الخارجية وهي عنصر تدفق الى الخارج وتمثل جزءاً من الناتج المحلي الأجمالي الذي لا يتم إستهلاكه أو إستخدامه محلياً إما كونه فائضاً عن حاجة السوق المحلية أو على شكل مواد أولية لا يمكن تصنيعها في البلد بسبب الأفتقار الى التكنولوجيا المتقدمة وفي نفس الوقت تؤدي الصادرات الخارجية دوراً في تغطية الأستيرادات وتخفيض عبء الدين الخارجي وتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ودعم عملية النمو والتنمية.

ب. الأستيرادات الخارجية: تعد الأستيرادات من المقاييس المهمة لقياس درجة التطور الأقتصادي الذي يصل إليه البلد عبر تجارته الخارجية وتمكنه من الحصول على السلع الأستثمارية كمستلزمات

---

(٣٥) نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، ط١، مكتبة التجمع العربي، عمان، ٢٠٠٨، ص١١.
(٣٦) طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٩٥، ص١٤.
(٣٧) عبد العزيز الوتاري، التنمية في حقبة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٤، الكويت، ١٩٨٠، ص٥٨.
(٣٨) محمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الأقتصاد الكلي، ط ٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٧١.
(٣٩) ميس عبد الأمير كشيش، الأختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤)، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد ٢٣، العدد ٦، ٢٠١٠، ص٣٢٢، ٣٢٤.

للأنتاج ورفد عملية التنمية وهي تمثل تسرب جزء من الدخل وتيار الأنفاق النقدي من الداخل الى الخارج.

ت. الميزان التجاري: إن الميزان التجاري من المؤشرات الأقتصادية المهمة فيما يتعلق برصد العمليات التجارية ، المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات لبلد معين في مدة زمنية معينة ويتأثر الى حد كبير بتطور الصادرات السلعية التي توفر العملات الأجنبية الضرورية لتمويل عمليات إستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية في البلد.

جدول (4) الأختلال الأقتصادي في هيكل التجارة الخارجية

(مليون دينار بالأسعار الجارية) السنوات (١٩٩٠-٢٠١٨)

(نسب مئوية)

السنة	الصادرات الكلية	معدل النمو السنوي	الأستيرادات الكلية	معدل النمو السنوي	الميزان التجاري العجز/الفائض
١٩٩٠	121861000	-	150265000	-	-28404000.0
١٩٩١	35056000	-٧١,٢٣	18636000	-٨٧,٦٠	16420000.0
١٩٩٢	15049000	-٥٧,٠٧	20619000	١٠,٦٤	-5570000.0
١٩٩٣	14214000	-٥,٥٥	41503000	١٠١,٢٩	-27289000.0
١٩٩٤	12664000	-١٠,٩٠	27650000	-٣٣,٣٨	-14986000.0
	معدل النمو المركب	-0.22		-0.20	
١٩٩٥	15508000	22.46	28288000	٢,٣١	-12780000.0
١٩٩٦	36082000	١٣٢,٦٧	231592000	٧١٨,٦٩	-195510000.0
١٩٩٧	50882000	٤١,٠٢	184809000	-٢٠,٢٠	-133927000.0
١٩٩٨	70800000	٣٩,١٥	247368000	٣٣,٨٥	-176568000.0
١٩٩٩	105858000	٤٩,٥٢	432273000	٧٤,٧٥	-326415000.0
	معدل النمو المركب	١,٤٥		3.57	
٢٠٠٠	85096000	-١٩,٦١	721396000	٦٦,٨٨	-636300000.0
٢٠٠١	95647000	١٢,٤٠	1364991000	٨٩,٢٢	-1269344000.0
٢٠٠٢	12218000.8	-٨٧,٢٣	1835256000	34.45	-1823037999.2
٢٠٠٣	842242888	٦٧٩٣,٤٦	10063100000	448.32	-9220857112.0
٢٠٠٤	1770110000	١١٠,١٧	213023000000	2016.87	-211252890000.0
	معدل النمو المركب	٤,٩		73.57	
٢٠٠٥	235789118000.5	١٣٢٢٠,٥٩	23532000000	-88.95	212257118000.5
٢٠٠٦	3029823000.7	-٩٨,٧٢	20892000000	-11.22	-17862176999.3
٢٠٠٧	39336253000.8	١١٩٨,٣٠	20132000000	-3.64	19204253000.8

٢٠٠٨	63417308000.2	٦١,٢٢	35496000000	76.32	27921308000.2
٢٠٠٩	39306123000.6	-٣٨,٠٢	38437000000	8.29	869123000.6
	معدل النمو المركب	-٠,٢٠		0.15	
٢٠١٠	51589174000.5	٣١,٢٥	43915000000	14.25	7674174000.5
٢٠١١	79459500000	٥٤,٠٢	47803000000	8.85	31656500000.0
٢٠١٢	94171273000.2	١٨,٥١	59006000000	23.44	35165273000.2
٢٠١٣	895530215000.9	٨٥٠,٩٦	58796000000	-0.36	836734215000.9
٢٠١٤	84332000000.5	-٩٠,٥٨	43261711000.1	-26.42	41070289000.4
	معدل النمو المركب	٠,١٥		-0.003	
٢٠١٥	57610951000.2	-٣١,٦٩	48578232000.7	١٢,٢٩	9032718999.5
٢٠١٦	51742504000.9	-10.19	57353324000.3	١٨,٠٦	-5610819999.4
٢٠١٧	70950148000.3	٣٧,١٢	37361218000.7	-٣٤,٨٦	33588929999.6
٢٠١٨	1212045626000	١٦٠٨,٣١	43804511000.1	١٧,٢٥	1168241114999.9
	معدل النمو المركب	6.67		-0.03	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للأحصاء، التقارير السنوية، نشرات إحصائية، ١٩٩٠-٢٠١٨.

لقد شهد مطلع سبعينيات القرن الماضي تزايد الأيرادات النفطية المتأتية من إرتفاع العوائد النفطية بنحو كبير تزامنت مع قرارات تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٣ وإرتفاع أسعار النفط الخام مما أدى الى زيادة حجم الأستيرادات الخارجية وذلك لتوفر إزدياد إمكانات التمويل لمستويات عالية من الأستيرادات التجارية لأغراض تتعلق في إنشاء مشاريع البنية الأساسية الى جانب مشاريع القطاع العام الأنتاجية وعمدت الدولة في حينه الى إتباع سياسة تجارية توسعية خدمة لبرامج وخطط التنمية تزامنت مع الأهداف المرسومة لخطة التنمية (١٩٧٠-١٩٧٤)[٤٠] ومع إستمرار تزايد العوائد النفطية نتيجة تواصل إرتفاع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية في النصف الثاني من السبعينيات أيضاً تزايد الأعتماد الكبير للحكومة عليها في عمليات التوسع في الأنفاق على الأستيرادات الخارجية لأغراض إستثمارية رأسمالية بهدف تطوير قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة ومحاولة تنويع القاعدة الأنتاجية.[٤١]

وفي هذا الأطار توسعت الدولة في الأستيرادات الخارجية وإقامة المزيد من المشاريع الصناعية لأنتاج السلع الأستهلاكية الى جانب تطوير القدرات العسكرية إنطلاقاً من سيطرة الدولة على القرار

(٤٠) صبري زاير السعدي، التجربة الأقتصادية في العراق الحديث، النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الأقتصادي الوطني (١٩٥١-٢٠٠٦)، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٧٩.

(٤١) أحمد جاسم جبار، النفط ومستقبل التنمية في العراق، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٥.

الأقتصادي، إلا أن قطاع التجارة الخارجية وفي ضوء النتائج المتحققة لم يساعد على تسريع عمليات التنمية وإزالة التبعية الأقتصادية بل أقتصر على تجديد التشابك غير المتكافئ والتبعية وحيدة الجانب مع إقتصادات الدول الرأسمالية،[٤٢] وفي أواسط عام ١٩٨٠ توسعت الدولة في الأنفاق العام وتزايد الأستيرادات الخارجية لأنجاز العديد من المشاريع الخاصة بالبنى التحتية وعمليات التصنيع والخدمات العامة إذ كان العراق يمتلك إحتياطي من العملة الأجنبية يقدر بـ(٤٠) مليار دولار ويتمتع بطاقة إنتاجية للنفط الخام تقدر بـ(٣,٨) مليون برميل يومياً وبمعدل صادرات نفطية حوالي (٣,٢) مليون برميل يومياً. هذا الى جانب إرتفاع أسعار النفط الى (٣٥,٠٠) دولار عام ١٩٨٠.[٤٣]

وبأندلاع الحرب العراقية الأيرانية ١٩٨٠ ونتيجة لها توقفت العديد من منافذ التصدير الخارجي للصادرات النفطية الى جانب الدمار الذي لحق ببعض المنشأت النفطية والصناعية ومن ثم إنخفاض العوائد النفطية كلها أدت مجتمعة الى حصول الأختلالات في الصادرات والأستيرادات وهيكل التجارة الخارجية إذ بدأ الميزان التجاري يعاني من العجز في فترة الحرب بعد أن كان يحقق فوائض مالية كبير في الأعوام السابقة للحرب إستخدمت لأغراض الأستيرادات الخارجية بنحو كبير.[٤٤] وقد فرضت ظروف الحرب التوجه نحو التزايد في الأنفاق على إستيراد السلاح وتنشيط عمليات التصنيع العسكري باهضة التكاليف الأمر الذي دعى الدولة في حينه الى إيجاد مصادر جديدة لتغطية عمليات الأستيراد الخارجي وبخاصة توريد السلاح الأمر الذي أدى الى تزايد إعتماد العراق على القروض الأجنبية لهذا الغرض الى جانب المعونات المالية من دول الخليج العربي والتي بلغت حوالي (٢٢-٢٥) مليار دولار والأقتراض من البنك المركزي لغرض تمويل الأنفاق المحلي.[٤٥]

ومن بين الحلول التي لجأت إليها الدولة في تلك الفترة التوجه نحو تطبيق سياسة الأستيرادات الخارجية بدون تحويل خارجي ودخول القطاع الخاص النشاط التجاري عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٠ بعد تخفيف القيود عليه الأمر الذ أدى الى تزايد إعتماد الحكومة عليه في تأمين الأحتياجات الرئيسة للمواطنين عبد الأستيراد الخارجي بعد أن ضعفت السبل في الحومة في حينه.[٤٦]

وتوضح البيانات الأحصائية في الجدول أعلاه أن الصادرات الكلية بغت (٣٥٠٥٦٠٠٠) مليون وبمعدل نمو (٧١,٢٣- %) في حين بلغت الأستيرادات الكلية (١٦٦٣٦٠٠٠) مليون بمعدل نمو (٨٧٦٠%) وهنا يمكن ملاحظة الأنخفاض المتقارب لمعدلي النمو لكليهما عام ١٩٩١ غير أن الميزان

(٤٢) د. كاظم الحبيب، لمحات عن عراق القرن العشرين، العراق الجهوري، الكتاب ٨، ج ١، نهوض الجهورية الرابعة، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٣، ص١٤٧.
(٤٣) د. أحمد بريهي، مصدر سبق ذكره، ص١.
(٤٤) سحر قاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥.
(٤٥) محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.
(٤٦) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ص١٧٦.

التجاري بلغ (١٦٤٢٠٠٠٠) مليون في العام نفسه، وسجلت الصادرات إنخفاضاً ملحوضاً فوصلت الى (١٢٦٦٤٠٠٠) مليون وبمعدل نمو (١٠,٩٠-%) في حين تذبذبت الأستيرادات بين الأرتفاع والأنخفاض، فبلغت (٢٧٦٥٠٠٠٠) مليون وبمعد نمو (٣٣,٣٨-%) وهذا يعني أنها تراجعت بنحو كبير عام ١٩٩٤ وبلغ الميزان التجاري (١٤٩٨٦٠٠٠) مليون محققاً فائضاً كبيراً والسبب في ذلك يعود الى إصدار المنظمة الدولية قرارات بفرض عقوبات إقتصادية دولية على العراق على أثر إجتياحه للكويت وإندلاع حرب الخليج الأولى وما خلفته من دمار في البنى التحتية والمرافق الحيوية وكل تلك الأسباب مجتمعة أدت الى تقلص التجارة الخارجية للعراق نتج عنها إختلال في الصادرات والأستيرادت وهيكل التجارة الخارجية.(٤٧)

وفي ضوء مذكرة التفاهم بين العراق والمنظمة الدولية وإطلاق برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) عام ١٩٩٥ وإستئناف العراق صادراته النفطية فقد إرتفع حجم الصادرات فبلغ (١٥٥٠٨٠٠٠) مليون وبمعدل نمو (٢٢,٤٦%) وكذلك إرتفعت الأستيرادات فبلغت (٢٨٢٨٨٠٠٠) مليون وبمعدل نمو بلغ (٢٢,٣١%) ويلاحظ هنا إرتفاع معدل نمو الصادرات بنحو أكبر بكثر من معدل نمو الأستيرادات وذلك بفعل القيود المفروضة عليها، وبقي الميزان التجاري سالباً يعاني من العجز إذ بلغ (١٢٧٨٠٠٠٠-) مليون والسبب في ذلك يعود الى موافقة العراق على مذكرة التفاهم المذكورة وإرتفاع الصادرات الخارجية ممثلة بالنفط وزيادة التصدير الى الخارج.(٤٨) وإستمرت كل من الصادرات والأستيرادات بوتائر متزايدة وبمعدلات نمو موجبة للأعوام (١٩٩٥–٢٠٠٢) إلا أن الميزان التجاري سجل عجزاً في الأعوام نفسها. وإرتفع معدل النمو المركب للصادرات الى (١,٤٥%) وإيضاً سجل إرتفاعاً للأستيرادات بلغ (٣,٥٧%) للأعوام (١٩٩٥-١٩٩٩).

وبعد العام ٢٠٠٣ وحرب الخليج الثانية وسقوط النظام السابق إرتفعت الصادرات والأستيرادات بنحو كبير ما عدا العام ٢٠٠٦ الذي سجلت فيه معدلات نمو سالبة وعجزاً في الميزان التجاري والسبب في ذلك هو ناجم عن هيمنة القطاع النفطي على مجمل القطاعات الأقتصادية وآثار حركة وتذبذب عوائده نتيجة للتذبذب في عمليات الأنتاج والأسعار النفطية وتأثير ذلك على حركة الصادرات الأستيرادات الخارجية.(٤٩) وسجل معدل النمو المركب للصادرات إرتفاعاً إذ بلغ (٧٣,٥٧%) وإرتفع بالنسبة للأستيرادات الى (٤,٩%) للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤).

وواصلت الصادرات إرتفاعها المتزايد حتى بلغت (٩٤١٧١٢٣٧٣٠٠٠) مليون وبمعدل نمو بلغ (١٨,٥١%) في حين سجلت الأستيرادات إرتفاعاً وصل الى (٥٩٠٠٦٠٠٠٠٠٠) مليون وبمعدل نمو

(٤٧) محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.
(٤٨) سحر قاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥.
(٤٩) محمد ناصر إسماعيل، واقع التشغيل والبطالة في العراق، مجلة التقني، المجلد ٢١، العدد ٦، ٢٠٠٨،ص١١٣

بلغ (٢٣,٤٤%) عام ٢٠١٢ وحقق الميزان التجاري فائضاً قدره (٣٥١٦٥٢٧٢٠٠٠) مليون في العام نفسه وهو أكثر من معدل نمو الصادرات وهو يعبر عن تزايد الطلب المحلي على السلع والحاجات وبلغ معدل النمو المركب (٤,٩) للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤) والسبب في ذلك يعود الى إتباع سياسية الباب المفتوح وإطلاق حرية التحويل الخارجي للقطاع الخاص في ظل غياب رؤية ستراتيجة للتطور والتنمية وهكذا تحول العراق الى ثنائية شديدة الريعية في تمويل التجارة الأستيرادية ذات الطابع الأستهلاكي وجعل العراق حاضنة للنزعة الأستهلاكية.(٥٠)

وسجلت الصادرات إنخفاضاً ومعدل نمو (١٠,١٩- %) في حين إرتفعت الأستيرادات وبمعدل نمو (١٨,٠٦%) وأشر الميزان التجاري عجزاً بلغ (٥٦١٠٨١٩٩٩٩) مليون عام ٢٠١٦ والسبب في ذلك يعود الى إنخفاض العوائد النفطية التي أثرت على حجم الصادرات نتيجة أعمال التخريب التي تعرضت لها خطوط الأنابيب النفطية إبان الحرب على الأرهاب في العام نفسه. وحققت الصادرات إرتفاعاً فوصلت الى (١٢١٢٠٤٥٦٢٦٠٠٠) مليون وبمعدل نمو عال جداً بلغ (١٦٠٨,٣١%) مقابل إرتفاع الأستيرادات الى (٤٣٨٠٤٥١١٠٠٠) مليون وبمعدل نمو متواضع بلغ (١٧,٢٥%) عام ٢٠١٨ وحقق الميزان التجاري فائضاً وصل الى (١١٦٨٢٤١١١٤٩٩٩) مليون في العام نفسه ويعود السبب في ذلك الى أستمرار عجز الناتج المحلي الأجمالي عن تلبية الطلب المحلي المتزايد فضلاً عن تكاليف إعادة إعمار المناطق المحررة وما تطلبته من تهيئة للمستلزمات اللازمة عن طريق الأستيراد الخارجي.(٥١) وإرتفع معدل النمو المركب للصادرات الى (٦,٦٧%) في حين إنخفض معدل النمو المركب للأستيرادات الى (٠,٠٣- %) للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٨).

الاستنتاجات:

- شهد الأقتصاد العراقي منذ بداية تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ اتباع سياسات اقتصادية مختلفة المنهج أدت في النتيجة الى بروز ظاهرة التخلف الأقتصادي وأصبح الأقتصاد العراقي يوصف بالأقتصاد النفطي مع تزايد الأعتمادية على المصدر النفطي حتى أصبحت الصفة الريعية تهيمن على طبيعة الأقتصاد العراقي وصفة ملازمة للأختلالات الأقتصادية الهيكلية فيه.
- تزايدت حدة ظاهرة الأختلالات الأقتصادية الهيكلية في الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من القرن العشرين متزامنة مع تعاظم العاوئد النفطية مما أضعف من قدرة قطاعات الأقتصاد في التداخل والتفاعل فيما بينها.

(٥٠) مظهر محمد صالح قاسم، الأقتصاد الريعي المركزي ومأزق إنفلات السوق، رؤية في مشهد الأقتصاد العراق الراهن، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص٣.
(٥١) وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للأحصاء، الحسابات القومية، ٢٠١٧، ص٨٩.

- هيمن موضوع إسهام القطاع النفطي وأهميته النسبية في الناتج المحلي الأجمالي على الاقتصاد العراقي على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، بأستثناء فترات وظروف الحرب العراقية الأيرانية نتيجة غلق منافذ تصدير النفط الى الخارج وكذلك في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وفرض المنظمة الدولية العقوبات الأقتصادية على العراق والتي منعت عمليات التصدير الخارجي.
- أدى ديمومة وإستمرارية الأعتمادية على الأيرادات النفطية المتأتية من الصادرات النفطية الى ديمومة وإستمرارية الأختلال الهيكلي المزمن في الأقتصاد العراقي وتكريس الطابع الريعي له.

التوصيات:

- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية من خلال استغلال فائض الموارد المالية المتأتية من المورد الريعي في تطوير القطاعات الإنتاجية كزيادة الإنتاج بخاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي .
- .توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار من خلال تنفيذ أكبر قدر من المشاريع الضخمة التي تخدم الاقتصاد العراقي على المدى البعيد وتستوعب عمالة أكبر، كذلك من خلال الاستفادة من الفوائض النفطية في ميزان المدفوعات.
- .إقامة المناطق الصناعية الجديدة التي من شأنها استقطاب العمالة والتخفيف من حدة فجوة سوق العمل.
- فسح المجال امام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي والعمل على زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد، الامر الذي سينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين راس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

المصادر:

١. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، إقتصاديات الأنفاق الدفاعي، محدداته وآثاره الأقتصادية، ط١، الأسكندرية، مطبعة الشعاع الفنية، ٢٠٠١.

٢. أحمد بريهي العلي، الأقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، البنك المركزي العراقي، ٢٠١١.

٣. أحمد جاسم جبار، النفط ومستقبل التنمية في العراق، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠.

٤. أسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومضلة التنمية ، مدخل الى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٩٨٢.

٥. جرهام فولر ، العراق اعادة الأعمار والدور المستقبلي ط١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠٠٥.

٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤.

٧. حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الأقتصادية، المجلد ٥، العدد ١٢، ٢٠٠٦.

٨. خميس الفهدواي ، د. مازن الشيخ راضي ، التنمية الأقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٠.

٩. د . فتح الله ولعلو ، الأقتصاد السياسي مدخل للدراسات الأقتصادية ، ط١ ، دار الحداثة للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٨١.

١٠. د. عبد المنعم السيد علي، الأقتصاد العراقي: الى أين. تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل العربي السنة العشرون، العدد ٢٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

١١. د. كاظم الحبيب، لمحات عن عراق القرن العشرين، العراق الجهوري، الكتاب ٨، ج ١، نهوض الجهورية الرابعة، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٣.

١٢. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجي، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠،.

١٣. رواء زكي يونس ، أثر السياسات الأقتصادية على التغيرات الهيكلة في الأقتصاد التركي للفترة ١٩٨٠ -١٩٩٥ . دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٨.

١٤. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الأقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الأقتصادي العربي ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

١٥. صبري زاير السعدي، التجربة الأقتصادية في العراق الحديث، النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الأقتصادي الوطني (١٩٥١-٢٠٠٦)، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٩.

١٦. طارق فاروق الحصري ، الآثار الأجتماعية ببرامج الأصلاح الأقتصادي (البطالة الفقر ، التفاوت في توزيع الدخل) ط١ . المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة، ٢٠٠٧.

١٧. طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٩٥، ص١٤.

١٨. عباس النصراوي، الأقتصاد العراقي، النفط، التنمية، التدمير، الآفاق ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠١٠.

١٩. عبد الجبار الحلفي، الأختلالات الهيكلية في الأقتصاد العراقي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد ١٩، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧.

٢٠. عبد الحسين محمد العنبكي، الأصلاح الأقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الأنتقال نحو إقتصاد السوق، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨.

٢١. عبد العزيز الوتاري، التنمية في حقبة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٤، الكويت، ١٩٨٠.

٢٢. فرانسوابيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة عادل ناصر ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٣.

٢٣. كيف .أف ز والس ، مقدمة في الأقتصاد القياسي ، ترجمة عادل عبد الغني محجوب ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢.

٢٤. محمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الأقتصاد الكلي، ط ٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٢٥. محمد حسين كاظم الجبوري ، إستخدام التخطيط في معالجة الأزمات الأقتصادية ، حالة الحصار الأقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأدارة والأقتصاد جامعة كربلاء ، ٢٠٠٥.

٢٦. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط١، دار المنهل اللبناني ، بيروت، ٢٠١٠.

٢٧. محمد علي زيني، الأقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط١، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠١٠.

٢٨. محمد ناصر إسماعيل، واقع التشغيل والبطالة في العراق، مجلة التقني، المجلد ٢١، العدد ٦، ٢٠٠٨.

٢٩. مظهر محمد صالح قاسم، الأقتصاد الريعي المركزي ومأزق إنفلات السوق، رؤية في مشهد الأقتصاد العراق الراهن، ط١، بيت الحكمة، بغداد.

٣٠. ميس عبد الأمير كشيش، الأختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤)، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد ٢٣، العدد ٦، ٢٠١٠.

٣١. ذ

جم عبد عليوي ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية الأدارية ، كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة الكوفة ، المجلد الثاني ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٩.

٣٢. ذ

داء محمد الصوص، التجارة الخارجية، ط١، مكتبة التجمع العربي، عمان، ٢٠٠٨.

٣٣. ه

يفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الأقتصاد السوري ، مكتبة الأسد ، دمشق ٢٠١٠.

٣٤. و

زارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للأحصاء، الحسابات القومية، ٢٠١٧.

٣٥. و

زارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقتصادي، الأقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، بغداد، ١٩٩٢.

٣٦. و

زارة التخطيط، هيئة التخطيط بعيد المدى، الخطة بعيدة المدى، الأتجاهات الرئيسة للتطور الأقتصادي والأجتماعي في العراق لغاية ١٩٩٥، المجلد الأول، منشورات وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٤.